http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1502) السنة السادسة - السبت (9) أيار 2009

مدينة الصدر بين الحلم والواقع

مامن مدينة من مدن العراق راودها الحلم بحياة وبيئة افضل بعد التغيير الذي طرأ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مثلما راود مدينة الصدر تلك المدينة المليونية التي تسكنها شريحة جلها من المواطنين من ذوي الدخول المحدودة الذين يعيشون في منازل تضيق بهم يوما بعد يوم اما بسبب تقسيم الدار بين عدة ساكنين او التخلي عن نصفها بسبب العوز الذي يدفع لبيع نصف الدار خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي عند اشتداد ازمة الحصار الاقتصادي

بغداد / شاكر المياح

كانت مساحة الدار في المدينة عندما اول وزعت الاراضي السكنية على مواطني مناطق العاصمة والمجزرة والشاكرية لا تزيد عن ١٤٤ مترامربعا ولكن قليلة هي الدور التي حافظت على هذه المساحة ومثلما ذكرنا فان العديد من المواطنين اضطر الى بيع نصف المساحة لسد الحاجة في ذلك الوقت لتجد الان دورا بمساحة اقل من ٧٠ مترا مربعا والتي لم تقسم الى دارين ضاقت بساكنيها الذين توالدوا منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي .سكنة المدينة غير راضين تماما عما قدم لهم من خدمات بلدية فالشوارع العامة مليئة بالحفر والمطبات والقطاعات التي تقدر ب٣٧ قطاعا دائما ما تلجا الى السواقي الظاهرة للتخلص من المياه الثقيلة نتيجة للخراب الذي حل بشبكات المجاري .

بمناسبة انتهاء عام ٢٠٠٨ كنا في مدينة الصدر نلتقي المواطنين فيها لنسالهم عما تحقق في هذا العام وعما ياملونه في العام الجديد من انجازات او امنيات تتحقق لهم في الجوانب الخدمية فكان اول من التقينا به هو المواطن حسام حسين خلف ٢٥ (سنة من قطاع٣٦) ويعمل موظف في الدولة ليقول لنا :ان ماتم تحقيقه في هذه المدينة لا يزال دون ما كنا ناماله وعلى سبيل المثال تقع داري على ناصية شارع ستيني وامامها مستنقع تفوح منه الروائح الكريهة صيفا وشتاء بسبب وجود كسر في انبوب مجرى المياه الثقيلة شكونا هذا الامر الى دوائر البلدية فاقتصر علاج الامر على التسليك الذي لم ينفع في ايقاف تدفق المياه ونشر الروائح افكر الان في بيع الدار والانتقال الى منطقة اخرى . لا اتوقع اي تغيير نحو الافضل في عام ٢٠٠٩ واعزو ذلك الى ان الجهات الرقابية لا تمارس دورها بالشكل المطلوب لذلك اغلب الاعمال التي نفذت لم ينتفع منها المواطن

اما المواطن صالح محيميد (٥٣) فيقول لنا : ليس هناك ما يستحق الذكر فيما تم من اعمال في مدينة الصدر خلال عام ٢٠٠٨ فالشوارع بقيت على حالها دون تعبيد وشبكات مياه المجاري لا نامن لها اثناء هطول الامطار .الاعمال التي نفذت عام ٢٠٠٨ اقتصرت على تشجير الجزرات الوسطية لمعظم الشوارع في حين نطالب باكثر من ذلك لا زلنا بحاجة خدمات بلدية وتامين عمل شبكات المجاري .الابرز في عام ٢٠٠٨ هو الاستقرار الامني في المدينة ونزوعها نحو الهدوء قياسا الى الفترة التي شهدت مصادمات مسلحة بين القوات الامنية ومسلحين في المدينة .الامان اهم من كل شيء بهذا خدم اجابته لنا

امنية المواطن حسن صادح كانت تتلخص في ان تعمل الدولة على اعادة اعمار المدينة ولكن امنيته لم تتحقق اذ ان المدينة بقيت على حالها تعاني من الزحمة السكانية الكثيفة والمفاجاة كانت في ان مشروع ١٠×١٠ الذي تقدمت به امانة بغداد لمجلس الوزراء لاعادة اعمارها لايحل مشكلة المدينة من ناحية الكثافة السكانية اذ ما عرفنا ان الدولة لا توزع الشقق السكنية المزمع قناعتها على اساس عدد العوائل بل توزع على اساس الدار اي ان المواطن صاحب العائلة الذي يعيش في دار والده لن يحصل على سكن .هناك ثلاث عوائل واكثر تعيش في دار واحدة ولا نعلم كيف سيسكنون شقة سمنية لا تتجاوز مساحتها المئتي متر مربع .هناك دور مبنية بطابيقين لاستيعاب افراد العائلة ياترى كيف يكون الحال عند تعويضهم بشقة

ما تحقق على الصعيد الخدمي في مدينة الصدر لايتعدى تشجير الجزرات الوسطية هذا ما قاله لنا المواطن ضياء سالم (٢٢سنة) ويعمل سائق سيارة اجرة ويواصل القول : الشوارع بقيت على ما هي عليه والتجاوزات على الارصفة لم يحد منها ما اتمناه لهذه المدينة في عام ٢٠٠٩ هو اكمال مشروع المحطة الكهربائية التي تقع بالقرب من منطقة الحميدية لتزويد المدينة بالكهرباء

عندما حدث التغيير في العراق كنا نعتقد بان الدولة ستوجه اهتمامها بهذه المدينة التي عانت الكثير على يد النظام البائد والتي اعطت العديد من شبانها الذين قارعوا النظام البائد بلا هوادة ولكن مما يؤسف له ورغم مرور ما يقارب من السنوات الست فان الدولة لم تقدم شيئا يذكر فلا زالت الخدمات البلدية دون المستوى المطلوب هذا ما ذكره المواطن جاسب عبد عندما سالناه عن مدى التقدم الحاصل خلال عام ٢٠٠٨ الذي لم يجد فيه ما يميزه عن بقية السنوات الماضية باستثناء تحسن التيار الكهربائي والقضاء على شحة المياه التي كان المواطن يشكو منها خلال فترة الصيف وهو كذلك لايامل بتحسن يذكر في العام القادم ويعزو السبب في ذلك الى طريقة الاداء في تنفيذ المشاريع وعدم مشاركة المجالس البلدية في مراقبة التنفيذ ولكنه يستدرك فيذكر ان العام ٢٠٠٨ شهد هدوءاً في الوضع الامني خاصة في الاشهر الاخيرة بعد جولة مصادمات شهدتها المدينة بين جيش المهدي وقوات التحالف

موحه ام خلف من القطاع ٤٢ وتعمل بائعة خضار في السوق الشعبي القريب من منطقة السدة الشرقية وحدها التي اثنت على ما حصلت عليه مدينة الصدر عام ٢٠٠٨ ولخصت ذلك بالقول انها الان لم تعد تسهر الليل بانتظار جريان المياه بانبوب المياه وان الشبكة الجديدة التي مدت في المدينة حلت الازمة في مياه الشرب وما تتمناه هو ان يسود السلام ربوع مدينة الصدر اكثر واكثر كذلك لم يفتها باعتبار تحسن التيار الكهربائي من مكاسب عام ٢٠٠٨

ابو ماجد ٦٨ عام ناشط سياسي ومن سكنة القطاع ٣٩ في مؤخرة مدينة الصدر كانت اجابته بالقول لو تيسرت الدراية والمعرفة والخبرة في مجال الاعمار لكانت مدينة الصدر على غير ماتراه اليوم البعض من يوكل لهم تنفيذ اي مشروع في مجال الخدمات لايهمه منه سوى الارباح التي يجنيها على حساب المواطن من خلال اناطة تنفيذ المشروع الى قريب او صديق لا تتوفر لديه اية شروط عملية او ان التنفيذ يقتصر على المشاريع التي تحقق ربحا للمنفذ لا للمواطن فالتركيز الان على مشاريع هامشية مثل بناء الارصفة او رصف الاحجار الملونة في بيئة بحاجة الى اعمال اكثر اهمية بحاجة الى تبليط الشوارع وعمل شبكة مجاري مياه تنقذ المدينة من الطفوحات التي تعاني منها قطاعات عديدة الى الان تعتمد على السواقي في تصريف المياه الثقيلة

ويواصل :لا اعتقد هناك ما يستحق الذكر من اعمال او مشاريع استفادت منها مدينة الصدر وليس هناك جدية في التنفيذ مع ان الدولة ترصد مبالغ طائلة من ميزانيتها لاعمار المدينة لكن اين هي المبالغ التي صرفت واين يمكن ملاحظتها هذا ما لانعلمه كانت الذرائع التي تبرر عدم تنفيذ المشاريع هو سيطرة بعض الجهات التي تتدخل من اجل فرض اموال على الشركات والمقاولين الان وكما نعلم قد زالت الاسباب ولكن مع ذلك لم نر الى الان جدية في تعويض اهالي المدينة عما عانوه في السابق ..لا اتوقع من عام ٢٠٠٩ ان يكون عاما مختلفا ولن نحصل الا على ذرائع التلكوء في قلة الخدمات.

حسام نعمة(٤٦)سنة من اهالي المدينة ويعمل موظفاً يقول:كنا في العام الماضي نحمل امنيات لان تكون مدينة الصدر من المدن التي تحظى باهتمام الدولة نتيجة المظلومية التي وقعت عليها ابان النظام البائد خاصة بعد ان ساد الهدوء والامان النسبي فيها ولكننا في هذا العام عام ٢٠٠٨ لم يتحقق ما كنا نصبو اليه فالاعمال التي نفذت اغلبها نفذت بطريقة عشوائية وانصبت على تنفيذ مشاريع ليست بالاهمية القصوى فالمواطن قد لايحتاج الى تعمير الرصيف على جانبي الشارع بقدر ما يهمه تبليط الشارع الذي تحول بفعل مياه الامطار والمجاري الى مستنقعات وبرك ..صراحة و(الحديث له) المشاريع التي نفذت خدمت المقاول اكثر مما خدمت المواطن وانصبت على اعمال ترقيع هنا وهناك ولم تحل مشكلة . غير متفائل بان العام ٢٠٠٩ سيكون افضل من العام المنصرم هذا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان ميزانية البلد ستتضاءل الى ما دون النصف بسبب الركود الاقتصادي الذي يجتاح العالم نحن بحاجة الى الجدية والى توكيل تنفيذ الاعمال الى اصحاب الخبرة والمهارة بدل احالتها الى نفر لا يعتد بنزاهتهم او خبرتهم في حين يقول المواطن محمد ضاحي من قطاع ٢٧ : لم تزل المدينة كما كانت بل في بعض المناطق ازدادت سوءاً ففي منطقة الداخل يكفي القليل من الامطار لتتحول المنطقة المقابلة لمطة التعبئة في الداخل الى بحر من المياه الاسنة المواطن في المدينة لا يزال يعاني من جملة مصاعب لكنها لم تحل بالرغم من مرور فترة زادت على الخمس سنوات الشيء الذي يمكن الاشادة به هو جانب الاستقرار الذي تتمتع به مدينة الصدر في هذه الايام قياسا الى الايام السابقة وكنا نعتقد ان الاستقرار سيدفع الى المزيد من اقامة المشاريع لكن لم يحدث ذلك لاسباب عديدة لعل من جملتها ان مدينة الصدر صارت لاتحظى بالتعاطف مثلما كانت من القادة السياسيين بعد اعمال العنف التي سادتها

المواطن ابراهيم تركي (٥٢) سنة ويعمل موظف هو الاخر ليس متفائلا بالعام الجديد وكذلك غير راض تماما عما تحقق لكنه مع ذلك يقول هناك بعض الاعمال التي نفذت في المدينة يمكن ان يشار اليها مثل الشروع في تشييد عدة مبان مدرسية اضافة الى انشاء شلبكات مياه الشرب لاغلب القطاعات واقامت متنزهات وساحات في مختلف القطاعات اضافة الى اعمال النظافة التي يمكن القول عنها بانها مميزة والعمل فيها لايتوقف

كتابة على الحيطان

استيراد الأمراض

عامر القيسي

واحدة من اخطر الظواهر التي يتعامل معها المواطن بشكل يومي وتفصيلي والتي تدخل في تعاملات مفردات حياته ،هي ظاهرة الادوية المنتهية الصلاحية والاغذية التي لاتصلح للاستهلاك البشري . ويتكاتف في اتساع هذه الظاهرة وانتشار مساحة ايذائها للمواطنين ،تاجر من الداخل وتاجر من الخارج ،والاثنان يفتقدان للروح الانسانية في التعامل التجاري مع الاشياء التي تتعلق بحياة الناس . وهذا التكاتف غير المقدس قد اغرق السوق الغذائية العراقية باصناف ونوعيات من الاغذية لايسمح لها بالدخول والتداول في اي بلد في العالم ، وبنوعيات من الادوية التي تترك آثارا مباشرة على حياة مستخدميها ان لم تؤد بهم الى الموت او الاضطرار الى معالجات أخرى نتيجة لامراض تخلقها هذه الادوية .ولا تقل الآثار السلبية سواء مايتعلق بالادوية أو الاغذية ..فالاغذية المنتهية الصلاحية تؤدي الى السرطان بتراكم الاستخدام والزمن ،والادوية الفاسدة اما ان تكون بلا فعالية او انها تزيد الطين بلة فيتحول المرض الواحد الى مرضين .او يتحول المرض البسيط الى مرض يصعب علاجه .

الامثلة كثيرة وواضحة وضوح الشمس ولاتحتاج الى كثير من الادلة للوصول الى المافيات التي تعقد صفقاتها وتزيف تواريخها وتروجها في اسواقنا دون اي رادع من ضمير او احساس انساني او حتى التزام مهني باخلاقيات التجارة الحقيقية التي لاتجمع ثرواتها على حساب حياة الآخرين وعذاباتهم .

واذا اقتنعنا بعدم وجود رادع مهني او اخلاقي يردع اغنياء الموت هؤلاء ، فاننا لانستطيع ان نغض الطرف عن دور المؤسسة الحكومية المعنية بمراقبة هكذا ظواهر ، ودور الصحافة ،باعتبارها ، سلطة رقابة شعبية ، ودور منظمات المجتمع المدني في حماية الشرائح الاجتماعية من التعرض لاذى . الذي نلاحظه دون اية مجاملة ، هو انحسار ان لم يكن انعدام الدور المؤسساتي الحكومي ، مثل الفحوصات المختبرية ، ومعايير السيطرة النوعية ، و الغياب شبه التام لدوائر الامن الاقتصادي ،فضلا عن ،عدم وجود دور على الاطلاق لنقابة الصيادلة ونوم غرفة تجارة بغداد في المشمش ،لتجد مثل هذه البضائع ابوابا مشرعة في اسواق العراق ، وبذلك نكون اكبر بلد في العالم يستورد الامراض امام انظار الحكومة دون رادع أو خوف من عقاب . ولن يهز قناعاتنا هذه الحديث عن فحوصات هنا اوهناك او اخبار اتلاف اطنان من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري ، فهذا الذي يجري هو غيض من فيض ، فجولة بسيطة في سوق غذائية في العراق ومن دون تحديد ، تستطيع ان تكتشف من خلالها ،نوع الغذاء الذي نتناوله بمتعة ولذة، دون ان نعلم باننا نؤسس في احشائنا لامراض قادمة قد تظهر في اية لحظة ! والشيء نفسه لو فعلناه في سوق الادوية (صيدليات ، مذاخر ، صيدليات رصيف) لاكتشفنا بان الكثير من العلاجات التي يأخذها المريض ، على امل تحسن وضعه الصحي لكنه ، يا لخيبة امله ، يضيف رصيداجديدا فوق رصيد مرضه ، او في احسن الاحوال لاينش فيها علاجه ولا يبش .!

ان معالجة هذه الظاهرة لاتحتاج الى كثير ذكاء أوالى كثير اموال، وانما الى كثير من الجدية في تشريع القوانين والصرامة في تطبيقها، وان يشتمل العقاب كل اطراف العملية بما في ذلك بائع المفرد ، وتحميل المسؤولية الشخصية والقانونية للمشاركين بهذه الجريمة التي تتجول في اسواقنا دون ان نكون قادرين على قطع دابرها وانقاذ الناس منها.

وحتى ذلك الحين علينا ان نجيب على السؤال التالي:

ماذا نفعل الآن ؟

معالجة هذه الظاهرة لاتحتاج الى كثير ذكاء أوالى كثير اموال ، وانما الى كثير من الجدية في تشريع القوانين والصرامة في تطبيقها ، وان يشتمل العقاب كل اطراف العملية بما في ذلك بائع المفرد ، وتحميل المسؤولية الشخصية والقانونية للمشاركين بهذه الجريمة التي تتجول في اسواقنا دون ان نكون قادرين على قطع دابرها وانقاذ الناس منها

أغذية ومشروبات وحلوى فاسدة تغزو أسواقنا

بغداد / عدنان الفضلي

انتشرت في الاونة الاخيرة امراض مختلفة البعض منها خطير ويصعب تشخيصه بسهولة وبالتالي يتأخر علاجه نتيجة هذا التأخير في التشخيص، واسباب هذه الامراض كما اكدها الاطباء وجهاز التقييس والسيطرة النوعية تعود الى بعض المنتجات الغذائية المستوردة بطرق عشوائية. مرد ذلك هو الانفلات والفوضى وغياب القانون الذي عاشه العراق خلال الاعوام الستة المنصرمة. ويؤكد الاطباء وبيانات جهاز التقييس والسيطرة النوعية على ان هنالك مواد غذائية مستوردة لا تحتوي المواصفات الصحية هي المتسبب الاول في هذه الامراض، وان المناشئ الايرانية والسورية والسعودية ، هي الاكثر مخالفة بين المناشئ الاخرى. اثبتت الفحوصات والدراسات التي اجرتها وزارة الصحة والجهات الاخرى المختصة، ان هنالك اغذية تحتوي مواد مسرطنة واخرى تحتوي تلوثا وبكتريا تسبب امراضاً في الجهاز الهضمي وخصوصا بكتريا القولون. يقول الدكتور محمود العزاوي (اختصاصي باطنية): ان اغلب امراض الجهاز الهضمي تأتي من سوء التغذية، سواء كانت بسبب نقص الغذاء او الاكثار منه. اوانه يحتوي على بكتريا وفايروسات اخرى.

كما ان الاغذية غير المستوفية للشروط الصحية تتسبب في امراض عديدة، فضلا عن وجود مواد غذائية منتهية الصلاحية وتباع في الاسواق بصورة علنية او مخفية. وهذه الاغذية ما لم يتم وضع ضوابط ورقابة عليها، فانها ستؤدي الى شيوع العديد من الامراض الخطيرة. ويؤكد حديثه الدكتور علي عبد الرزاق الموسوي (طبيب جراح) حيث يقول: لقد انتشرت بشكل غير طبيعي بعد سقوط النظام السابق وكانت اسباب عديدة تقف وراءها، ابرزها استخدام اسلحة محظورة خلال الحروب التي حدثت طوال العقود الثلاثة المنصرمة فضلا عن الاستيراد العشوائي للاغذية والعصائر والحلوى والمثلجات. وقد لاحظت من خلال عملي كطبيب جراح ، ان بعض الامراض لا يمكن تشخيصها باكرا من قبل الاطباء نظرا لتشابه اعراضها مع امراض اخرى بسيطة يمكن السيطرة عليها. وانا من خلال عملي واطلاعي على بعض التقارير استطيع ان اؤكد ان الاغذية القادمة من دول الجوار، هي الاكثر ضررا، كونها تستطيع استغلال فتح الحدود وتركها بدون رقابة كافية وادخال البضائع التي لا تحتوي شروطا صحية وافية. كما ان بعض التجار ادخل للعراق اغذية تحتوي مواد مسرطنة او حاملة لبكتريا. كما ان الفحوصات التي اجرتها وزارة الصحة وجهاز التقييس والسيطرة النوعية اثبتت ان اغلب المنتجات القادمة من سورية وايران تحتوي على مخالفات صريحة في مجال الصلاحية. وهناك اكثر من مادة اعلن عن عدم صلاحيتها من خلال وسائل الاعلام، لكن وللاسف ما زال السوق العراقي يعج بأغذية ومشروبات وعصائر وألبان وحلويات غير مستوفية للشروط الصحية، والكارثة انها تباع باسعار منخفضة مما يجعل الاقبال عليها اكثر من غيرها.

رأي الباعة

خلال تجوالنا في السوق المحلية وسط بغداد، لاحظنا وجود الكثير من المواد الغذائية تباع على الارصفة وتحت اشعة الشمس، وحين سألنا بعض الباعة كانت الحصيلة كارثية. قال احد المواطنين : انه لا يملك محلا وليس باستطاعته تأجير محل لذلك يلجأ الى بيع المواد على الارصفة وعلى من يريد منعي ان يوفر لي البديل. فيما يقول زميله: بدلا من التركيز علينا نحن الذين لم نجد مصدرا للرزق غير هذا العمل، عليكم بمراقبة التجار الكبار الذين يتاجرون بكميات كبيرة من الاغذية الفاسدة ومنتهية الصلاحية. ولا ادري لماذا يركزون علينا نحن الذين نبيع اشياء بسيطة ويتركون (الحيتان الكبيرة) التي ابتلعت السوق، عبر المتاجرة بالممنوعات.

ماركات وعلامات

عند زيارتنا لعدد من المؤسسات الصحية والرقابية فوجئنا باسماء وارقام كبيرة من الماركات والعلامات التجارية التي لا تحتوي المواصفات المطلوبة وغير مستوفية للشروط الصحية. وقد اعلن جهاز التقييس والسيطرة النوعية مؤخرا عن العديد من المواد الغذائية غير المستوفية للشروط الصحية، وخصوصاً ذات المناشئ القريبة مثل سورية وايران والاردن والسعودية فضلا عن مناشئ اخرى.

وفي هذا الاعلان وردت مواد غذائية يستهلكها المواطن العراقي بشكل يومي وهي موجودة في جميع الاسواق العراقية مثل منتجات الالبان الايرانية والتي تحتوي بكتريا القولون البرازية والاسماك المجمدة الايرانية التي انتهت صلاحية اغلبها بحسب التقرير. كذلك ماركات عديدة للـ(همبركر) الايراني الصنع وهي منتهية الصلاحية كما ان هناك انواعاً من الجبن السوري المطبوخ يحتوي على نسبة قليلة من المواد الحافظة، وتنتشر في الاسواق مواد اخرى اوردها التقرير الذي اعلنته دائرة التقييس، منها معجون الطماطة علامة (ميسور) ومثلجات حليبية بالبرتقال وكلاهما سوري الصنع ويحتويان تلوثا ببكتريا القولون. كما تم الكشف عن مواد اخرى من مناشئ مختلفة مثل شاي (العين) السريلانكي الملوث وماء الشعير علامة (دلستر) الذي من المفروض انه خال من الكحول في حين اثبت الفحص انه يحتوي الكحول بنسبة عالية، وهو ايراني الصنع. واوضح التقرير عن اسماء ماركات اخرى مثل مثلجات حليب ماركة (فاتن) تحتوي بكتريا القولون ومثلجات حليبية علامة (ريكس) اردنية الصنع ومثلجات علامة (Brosh) اردنية الصنع ومثلجات (Nogger) تركية الصنع ومثلجات (ميس) تركية الصنع ايضا ومثلجات (مهيمن) ايرانية الصنع، ونوع من الاسماك المعلبة (تونة رازو) بزيت الزيتون سلفادورية الصنع.

وذكرت التقارير المعلنة عن وجود دجاج مجمد من مناشئ مختلفة وبكميات كبيرة، جميعها منتهية الصلاحية . فضلا عن اسماك مجمدة (سلفا) و(كارب) جاوزت مدة الصلاحية وهي ايرانية المنشأ اضافة الى انواع من (الهمبركر) الاماراتي ومعجون الطماطة نوع (راقي) سوري المنشأ الذي يحتوي نسبة تعفن عالية. هذا وهناك قوائم اخرى سيعلن عنها جهاز التقييس والسيطرة النوعية، وهذه المواد المعلنة وغير المعلنة تم شراؤها من الاسواق لاجراء الفحوصات عليها بحسب مصدر في الجهاز. ويبقى السؤال: من المسؤول عن وصول مثل هذه المواد الى السوق العراقية؟ ومن يتحمل ما يعانيه العراقيون جراء تناولهم مثل هذه الاغذية؟